

رؤية جديدة لمدينة ليفربول.. مقابلة حصرية مع نيد مانون (ص ٦)

متعة الحياة في أستراليا



تعتبر أستراليا واحدة من الوجهات الساحرة التي تجمع بين الطبيعة الخلابة والحضارة المزدهرة، مما يجعلها وجهة مغرية للعديد من الأشخاص حول العالم. فهي تتميز بأنماط حياة مريحة، وفرص عمل متنوعة، وتعدد ثقافات يجلبون معهم تنوعاً لا مثيل له. إن تواجد أستراليا في نصف الكرة الجنوبي يجعلها موطناً للعديد من المعجزات الطبيعية والتضاريس المتنوعة، وهذا ما يسهم في جعل الحياة هناك مليئة بالمتعة والإثارة.

تنوع طبيعي مذهل: تضم أستراليا مجموعة متنوعة من المناظر الطبيعية الرائعة، بدءاً من الشواطئ الذهبية الرملية وحتى الغابات المطيرة الكثيفة والصحاري الواسعة. يمكن للسكان والزوار على حد سواء الاستمتاع بأنشطة مثل السباحة وركوب الأمواج والتخييم ورحلات المشي، مما يمنحهم فرصاً للاسترخاء واستكشاف الجمال الطبيعي المدهش.

أسلوب حياة مريح: تتميز الحياة في أستراليا بأسلوب مريح وميسور، حيث يمكن للناس الاستمتاع بمزيج من الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية. المدن الكبرى مثل سيدني وملبورن وبريزبين تقدم مجموعة متنوعة من المطاعم العالمية والمقاهي والمعارض والعروض الثقافية. إن الأماكن العامة المحفوظة بعناية مثل حدائق ومتنزهات ووجهات سياحية تضيء لمسة من الهدوء والاسترخاء على الحياة اليومية.

فرص عمل وتعليم متميزة: يقدم سوق العمل في أستراليا فرصاً واسعة ومتنوعة للمقيمين والوافدين على حد سواء. البنية التحتية المتقدمة والتكنولوجيا المتكررة تسهم في جعلها مكاناً مناسباً لبناء مستقبل واعد. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الجامعات والمؤسسات التعليمية في أستراليا من بين أفضل الجامعات في العالم، مما يجذب الطلاب من مختلف البلدان لمواصلة تعليمهم هناك.

من الشواطئ الخلابة إلى الحضارة المزدهرة، تقدم أستراليا تجربة حياة متميزة لمن يسكنونها أو يزورونها. يمكن للأفراد الاستمتاع بتنوع طبيعي استثنائي، وأسلوب حياة ميسور، وفرص عمل وتعليم ممتازة. تشكل هذه العوامل معاً صورة تجعل أستراليا واحدة من الوجهات المحببة للباحثين عن تجربة حياة مميزة في بيئة تجمع بين الراحة والتنوع.

محمد بكر

الائتلاف يؤيد الجهود التي يبذلها حزب العمال في مجال رعاية المسنين، على أمل جني الفوائد في المستقبل



والمراقبين سيعتبرون أن جعل أولئك الذين يستطيعون تحمل التكاليف يدفعون المزيد مقابل رعايتهم سياسة جيدة.

ولكن جوزيف إبراهيم، أستاذ رعاية المسنين في جامعة لا تروب، ليس واحداً من هؤلاء. فبدلاً من توسيع نطاق أقساط المستخدمين، يعتقد أن النظام الأكثر عدالة يتلخص في جعل المجتمع يساهم بشكل عام بما هو مطلوب.

يرى إبراهيم أن نظام الدفع من قبل المستخدم غير عادل، ويرى أن رعاية المسنين تشبه التعليم والرعاية الصحية.

«نحن لا نطبق نظام الدفع من قبل المستخدم على مدارسنا حيث يدفع الطلاب الأكثر احتياجاً المزيد.

في نظام الرعاية الصحية، لا يدفع الأشخاص الذين يتلقون الرعاية المركزة أكثر من أولئك الذين يذهبون إلى قسم العيادات الخارجية.

«لا أحد يختار أن يكون لديه إعاقة مصحوبة بتدهور إدراكي أو جسدي. إن نظام الدفع من قبل المستخدم يعاقب الناس.» «إنهم يعتبرون من قبل السياسيين أهدافاً سهلة.»

يقلل إبراهيم من أهمية الحجة حول النسبة المتزايدة من الناتج المحلي الإجمالي التي يستحوذ عليها نظام رعاية المسنين، قائلاً إن هذا يمكن استيعابه من خلال إجراء تعديلات على أولويات أخرى.

بينما شهد يوم الخميس «الاتفاق» المرمر، فإن القصة السياسية لم تنته بعد.

قالت المتحدث باسم رعاية المسنين في الائتلاف آن روستون: «نتطلع الآن إلى إجراء محادثة مفتوحة مع كبار السن الأستراليين وقطاع رعاية المسنين حول الإصلاحات التي اقترحتها الحكومة.»

هناك تحقيق في مجلس الشيوخ في المستقبل.

سوف يتأمل أصحاب المصلحة التفاصيل.

التي دخلت إليه. إن عدم استدامة نظام رعاية المسنين مدفوع إلى حد كبير بالتركيبة السكانية - الشيخوخة السكانية في أستراليا.

وتشير الحكومة إلى أنه على مدى العقود الأربعة المقبلة، من المقرر أن يتضاعف عدد الأستراليين الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً. وسوف يتضاعف عدد من تزيد أعمارهم عن ٨٥ عاماً إلى أكثر من ثلاثة أمثاله.

بحلول عام ٢٠٥٠، سوف يحتاج قطاع رعاية المسنين السكني إلى ٥٦ مليار دولار من التمويل الرأسمالي لترقية وتوسيع أماكن الإقامة.

وكما تقول الحكومة بصراحة، «ترتيبات التمويل الحالية ليست كافية: في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، تكبد ٤٦ في المائة من مقدمي الخدمات خسارة من الإقامة.»

وبموجب التغييرات التي أجرتها الحكومة، ستكون هناك مساهمات أكبر تعتمد على الدخل للقادمين الجدد. ولكن نصف المقيمين الجدد لن يضطروا إلى المساهمة أكثر - ويشمل ذلك سبعة من كل ١٠ من المتقاعدين الكاملين وواحد من كل أربعة من المتقاعدين الجزئيين.

بالنسبة للرعاية المنزلية، التي يريدونها المزيد والمزيد من الناس، ستدفع الحكومة مقابل جميع الرعاية السريرية، مثل التمريض والعلاج المهني.

وبناءً على دخلهم، سيساهم المستفيدون في المساعدة التي يتلقونها للعيش بشكل مستقل (مثل المساعدة في الاستحمام واللباس) وتكاليف المعيشة العادية، بما في ذلك التنظيف والبستنة واعداد الوجبات.

في حين أن بعض الخاسرين المحتملين لن يكونوا سعداء بالتغييرات، فإن العديد من الخبراء

عنها لتمرير التشريعات. بطريقة ما، انزلت في تنظيم برنامجها. ولكن ما كان يلوح في الأفق هو ربط صفقة رعاية المسنين.

ولكن هذا الإصلاح كان بطيئاً. فرغم أن الائتلاف أشار في وقت مبكر إلى أنه من المرجح أن يتوصل إلى اتفاق، إلا أنه كان سعيداً بإطالة أمد المفاوضات، سواء للضغط من أجل الحصول على تنازلات أو لإرهاق الحكومة.

وقالت المعارضة إنها نجحت في انتزاع عدد من «التغييرات المهمة» في المفاوضات، من بينها ترتيبات منح الأولوية، وإزالة العقوبات الجنائية التي قالت إنها قد تدفع الموظفين إلى ترك القطاع خوفاً من مثل هذه العقوبات، فضلاً عن إزالة الأحكام التي كانت لتفرض «كل دار رعاية للمسنين.»

وتتمثل الأرقام الصافية الرئيسية من الحزمة في إنفاق ٩٣٠ مليون دولار على مدى أربع سنوات وتوفير ١٢,٦ مليار دولار على مدى السنوات الإحدى عشرة المقبلة.

وتستهدف الحكومة خفض معدل الزيادة في الإنفاق على نظام التأمين الوطني للإعاقة من نحو ١,١٪ إلى ٠,٨٪ سنوياً بحلول عام ٢٠٢٦.

وفيما يتصل برعاية المسنين، تقدر الحكومة أنه نتيجة لإصلاحاتها، فإن الإنفاق على مدى العقد حتى عام ٢٠٣٤-٢٠٣٥ سوف ينخفض من متوسط النمو السنوي المتوقع بنسبة ٥,٧٪ إلى ٥,٢٪.

وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سوف ينخفض من ١,٥٪ إلى ١,٤٪ - على الرغم من ارتفاع عدد المشاركين في النظام.

لقد كان إنفاق نظام التأمين الوطني للإعاقة خارج نطاق السيطرة المالية بسبب العيوب في النظام التي لم يتم تصحيحها.

ولم يكن من المقصود منه أبداً تغطية عدد أو نطاق الأشخاص والإعاقات

من خلال الموافقة في وقت سابق على التغييرات التي أجرتها حكومة ألبانيزي على نظام التأمين الوطني للإعاقة، وتأييد إصلاحات الرعاية للمسنين، يحسب بيتر داتون أن من الأسهل على حزب العمال من الائتلاف إيجاد مدخرات كبيرة تنتج «خاسرين» جديدين.

لم يكن هناك سوى خطر ضئيل بالنسبة للائتلاف في تبني إصلاحات نظام التأمين الوطني للإعاقة.

وتركز هذه الإصلاحات إلى حد كبير على معالجة الفساد وتقليص الأهمية والألم السياسي.

إن التغييرات التي تطرأ على الرعاية للمسنين، من الناحية السياسية، أكثر تعقيداً بالنسبة للمعارضة.

سيتم منح الأشخاص الموجودين بالفعل في النظام الحق في الاستفادة من هذا الحق.

ولكن سيكون هناك العديد ممن يعرفون أنهم سيجاهون احتمال دخول نظام رعاية المسنين في المستقبل غير البعيد. وسوف يتطلعون هم وأسرتهم إلى دفع المزيد.

وهذا هو الوقت الذي ينصب فيه انتباه الجميع على تكاليف المعيشة. ومن المهم بالنسبة لليبراليين أن المتضررين بشكل خاص هم المتقاعدون الذين يمولون أنفسهم، والذين كما أشار بعض الليبراليين في اجتماع أحزاب الائتلاف، هم «شعبنا.»

لقد وجدت الحكومات من كلا الجانبين أن سياسة رعاية المسنين كابوس.

ومن خلال الموافقة على الصفقة، حذت المعارضة من قدرتها على مهاجمة الحكومة بشأن هذه القضية في الانتخابات المقبلة، على الرغم من أن البعض في حزب العمال يخشون أن تتمكن من إيجاد بعض المجال للقيام بذلك.

وقد تم تمرير الحزمة النهائية على عجل من خلال المؤتمر الحزبي، حيث كان هناك عدد قليل من الأسئلة ولكن لم يكن هناك أي معارضة.

في الأساس، ضحى الائتلاف بميزة سياسية قصيرة الأجل محتملة من أجل مكسب ميزانية أطول أمداً لحكومة محافظة مستقبلية.

شهد هذا الأسبوع موجة ضخمة من النشاط الحكومي، بشأن قضايا تتراوح من وسائل الإعلام الاجتماعية إلى خطاب الكراهية. الأمر كما لو أن الحكومة نظرت إلى الساعة ورأت أن الوقت يمضي بسرعة بعيداً

سياسة ألبانيزي في معالجة أزمة الإسكان ليست ناجحة

يقول الخبراء إن السياسة الرائدة لأنتوني ألبانيزي لمعالجة أزمة الإسكان محكوم عليها بالفشل بعد أشهر قليلة من دخولها حيز التنفيذ، مع صدور تنبؤ قاتم جديد بفرص نجاحها اليوم. حيث إن اتفاق الإسكان الوطني لرئيس الوزراء، وهو هدف طموح لبناء ١,٢ مليون منزل جديد على مدى السنوات الخمس المقبلة، هو في قلب استراتيجية الحكومة متعددة الجوانب والتي تبلغ ٣٢ مليار دولار.

لكن توقعات جديدة من «شركة ماستر بيلدرز» تظهر أن الهدف سيكون من المستحيل تحقيقه تقريباً، وقد تفاقم العجز المتوقع بشكل كبير في الآونة الأخيرة. وقالت الرئيسة التنفيذية دينيتا واو إن إنه بين الآن و٣٠ يونيو في عام ٢٠٢٩، تتوقع مجموعة الصناعة أن يبدأ العمل في ١,٠٣٤ مليون مسكن جديد، وهو ما يقل بنحو ١٤ في المائة عن الهدف.

وهذا يعني عجزاً قدره ١٦٦ ألف منزل، وهو زيادة حادة عن الفجوة التي بلغت ١١٢ ألف منزل والتي تم التنبؤ بها في أبريل/نيسان. وقالت واو إن التحدي الأكبر الذي يواجه صناعة البناء هو النقص الشديد في المهارات في جميع القطاعات.

وأضافت: «على المستوى الفيدرالي، يجب أن تكون أولوية الحكومة هي تنمية القوى العاملة في البناء والتشييد».

واستطردت: «على المستوى المحلي، لا يمكننا سد هذه الفجوة. نحن بحاجة إلى التفكير خارج الصندوق مع حوافز أفضل للتدريب المهني، وإعادة تأهيل المهاجرين الموجودين بالفعل في أستراليا، وحملة دولية مستهدفة لجلب المهارين المهرة».

وأضافت أن التنمية عالية الكثافة ستضيف حصة الأسد من تلك المساكن الجديدة البالغ عددها ١,٢ مليون مسكن، لكن هذه الأنواع من المشاريع تعطلت بسبب التأخير وتجاوز الميزانية. ويظهر التحليل الذي أجرته شركة ماستر بيلدرز أن أوقات البناء عالية الكثافة قفزت بنسبة ٢٠ في المائة بينما ارتفعت التكاليف بنحو ٤٠ في المائة.

في قطاع البناء بأكمله، انخفضت الإنتاجية بنسبة ١٨ في المائة على مدى العقد الماضي. إن موقف بنك الاحتياطي الأسترالي العنيد بشأن أسعار الفائدة لا يساعد، حيث وصفت واو التضخم بأنه «قاتل للقدرة».

في حين أن التحسن المتوقع في الظروف الاقتصادية في السنوات القادمة سيساعد في تعزيز إكمال المساكن، فلن يكون كافياً للوصول إلى هدف اتفاقية الإسكان.

ستكون التوقعات الأخيرة بمثابة اختبار واقعي صادم للحكومة مع توجهها إلى الانتخابات القادمة، حيث يبدو أن الناخبين فقدوا الثقة في قدرة السيد ألبانيزي على تخفيف تكاليف المعيشة.

أظهر استطلاع رأي جديد أجرته مؤسسة يزولف أن الائتلاف يتقدم على حزب العمال على أساس تفضيل الحزبين بنسبة ٥١ إلى ٤٩، مع حصول حزب العمال الأسترالي على ٢٨ في المائة فقط مقارنة بـ ٣٧ في المائة للائتلاف.

عند سؤالهم عن من هو الأكثر قدرة على تخفيف أزمة الإسكان والتكاليف، رشح ٣٢ في المائة المعارضة بينما اختار ٢٥ في المائة الحكومة.

ألبانيزي مقدم بنقطة مئوية واحدة فقط على زعيم المعارضة بيتر داتون في رهانات رئيس الوزراء المفضل، حيث حصل على ٣٥ في المائة في استطلاعات الرأي.

يجب معاقبة الولايات التي لا تحقق أداء جيداً.

من المتوقع أن يصدر الائتلاف سياسة إسكان في الأشهر المقبلة، ومع ذلك، رسم السيناتور أندرو براج صورة للنيرة التي ستخدها.

اقترح السيناتور براج مؤخرًا أن حكومات الولايات التي تفشل في تلبية أهدافها المتعلقة بتوفير المساكن قد «تتضرر بشدة» من خلال خفض تدفقات الإيرادات من ضريبة السلع والخدمات.

قال السيناتور براج إن نهج العصا فوق الجزرة قد يكون هو المطلوب لدفع الإصلاح الجاد. تتبع بعض الولايات بشكل أسوأ من غيرها عندما يتعلق الأمر بتوقعات البناء، حيث تظهر أرقام شركة ماستر بيلدرز أن نيو ساوث ويلز انزلت أكثر من الوصول إلى هدفها.

في أبريل، أشارت التوقعات إلى أن الولاية كانت في طريقها إلى مواجهة عجز في العرض قدره ٢٨٩٥٠ وحدة سكنية على هدفها المتمثل في ٣٧٧٠٠٠ منزل جديد.

كما ساء الوضع في كوينزلاند، حيث ارتفعت الأسعار والإيجارات بشكل كبير منذ بداية جائحة كوفيد.

من المرجح أن ينقص هدف الولاية المتمثل في بناء ٢٤٦٠٠٠ منزل جديد في السنوات الخمس المقبلة بنحو ٢١٧١٨ وحدة سكنية - زيادة قدرها ٤٠٠٠ وحدة سكنية منذ أبريل.

تأتي التوقعات المحزنة في الوقت الذي يحذر فيه مجلس الخدمات الاجتماعية في كوينزلاند من أن الآباء مجبرون على تخطي وجبات الطعام وإطعام أطفالهم طعاماً أرخص وأقل صحة لتجنب التشرذم.

كشفت تقرير القدرة على تحمل تكاليف المعيشة السنوي للمجموعة، عن التأثيرات المدمرة لأزمات الإسكان وتكاليف المعيشة، وقالت الرئيسة التنفيذية إيمي ماكفيج إن الأسر تتحمل العبء الأكبر.

وقالت السيدة ماكفيج: «إننا نشهد الآن جيلاً من الأطفال يكبرون في فقر لا ذنب لهم فيه ولا ذنب لآبائهم».

«إنهم ببساطة لا يستطيعون تحمل تكاليف الضروريات مثل الغذاء والكهرباء والوقود والإيجار».

إن كل نوع من أنواع الأسر التي تم تصميمها في البحث تنفق أكثر من ٣٧٪ من دخلها على توفير سقف فوق رؤوسها.

وتشهد الأسواق عادة تباطؤاً خلال الأشهر الأكثر برودة، لكن السيدة أوين قالت إن ارتفاع الأسعار على المدى الطويل قد يلعب دوراً في ذلك.

وقالت: «لا يمكن للإيجارات وأسعار المساكن أن تستمر في الارتفاع بنفس الوتيرة في العواصم المتوسطة الحجم بيرث وأديلايد وبريسبان عندما تصبح القدرة على تحمل التكاليف متوترة بشكل متزايد، وخاصة في سياق أسعار الفائدة المرتفعة، وتخفيف ظروف العمل وضغوط تكاليف المعيشة».

بعد عدد من السنوات الأربع المؤلمة، والتي ارتفعت خلالها الإيجارات المتوسطة بنسبة ٣٩ في المائة، كان هناك بعض الراحة للمستأجرين مؤخراً.

تظهر بيانات كورلوجيك عدم وجود تغييرات في الأسعار على المستوى الوطني للشهر الثاني على التوالي.

مقارنة بالعام السابق، كانت الإيجارات في جميع أنحاء البلاد أعلى بنسبة ٧,٢ في المائة على أساس سنوي في أغسطس، لكن السيدة أوين قالت إن هذا هو أدنى معدل نمو سنوي في أكثر من ثلاث سنوات. حيث إن النمو السريع يتباطأ الآن في كل سوق عاصمة، باستثناء هوبارت.

«من ناحية الطلب، انخفضت الهجرة الخارجية الصافية، حيث أظهرت البيانات انخفاضاً من ١٦٥٠٠٠ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣ إلى ١٠٧٠٠٠ في الربع الثالث من ديسمبر، وتشير بيانات الوافدين من الخارج إلى انخفاض في عدد الطلاب الدوليين الوافدين».

«من ناحية العرض، تختلف اتجاهات المستثمرين من ولاية إلى أخرى، ولكن القروض المضمونة للمستثمرين على المستوى الوطني ارتفعت بنسبة ١٠,٧ في المائة في العام حتى يونيو. لا تزال عمليات إكمال المساكن تشكل مشكلة، مع استمرار قطاع البناء المتوتر في الحفاظ على أرضية تحت كل من أسعار الإيجار والشراء».

ولكن بصرف النظر عن اتجاهات نمو الأسعار، أعلن معهد العقارات الأسترالي أن القدرة على تحمل تكاليف الإسكان انخفضت الآن إلى أدنى نقطة منذ بدء التسجيل في عام ١٩٩٦.

جاكي لامبي تدعو إلى إغلاق أكاديمية قوات الدفاع الأسترالية



المفوضون بيحي براون ونيك كالداس وجيمس دوجلاس أثناء لجنة التحقيق الملكية في انتحار العسكريين والمحاربين القدامى في سيدني



عضو مجلس الشيوخ جاكي لامبي

دعت جاكي لامبي إلى إغلاق أكاديمية قوات الدفاع الأسترالية «على الفور» بعد صدور تقرير عن انتحار المحاربين القدامى في الدفاع.

حيث قالت السيناتور التسمانية أن أكاديمية قوات الدفاع الأسترالية كانت جزءاً من المشاكل النظامية للثقافة في الدفاع.

وأضافت السيناتور لامبي: «إذا كنت تريد إصلاح ثقافة القيادة في الدفاع، أقترح عليك اليوم اتخاذ قرار حكومي بإغلاق أكاديمية قوات الدفاع الأسترالية - إغلاقها».

«نحن لا نستقبل سوى الأطفال الصغار الذين ليس لديهم خبرة في الحياة وهم من ينتهي بهم الأمر إلى تولي المسؤولية في الأمد البعيد وهذا أصبح مشكلة حقيقية».

يقول المفوضون الملكييون الذين قضاوا السنوات الثلاث الماضية في التحقيق في حالات انتحار المحاربين القدامى في الدفاع إن قوات الدفاع الأسترالية تشكل خطراً أكبر على الصدمة للأفراد العسكريين مقارنة بالقتال.

سلمت اللجنة الملكية للتحقيق في حالات الانتحار بين قدامى المحاربين في الدفاع التقرير النهائي الذي طال انتظاره إلى الحاكم العام سام موستين.

ومن المتوقع أن يتم الإعلان عنه لاحقاً. تلقت اللجنة، التي بدأت في يوليو ٢٠٢١، ما يقرب من ٦٠٠٠ طلب

قدمت صورة مروعة للفشل المؤسسي والتممر والإساءة على نطاق واسع.

مع عقد جلسات استماع في جميع أنحاء البلاد، كشفت عن ما لا يقل عن ١٦٧٧ من أفراد الدفاع السابقين

والحاليين انتحروا بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٢١ - أكثر من ٢٠ ضعف عدد القتلى في القتال أو التدريبات العسكرية

خلال نفس الفترة.

قالت الدكتورة بيحي براون للصحفيين خارج مبنى البرلمان «من المؤكد أنه من سوء الفهم ربط الانتحار بتجربة

اضطراب ما بعد الصدمة وحدها الناتجة

عن تجارب القتال».

«هذا ليس ما نجده بالفعل».

«ما وجدناه هو أن هناك الكثير من الصدمات والتعرض للصدمة، لكنها صدمة من خلال التأثيرات التراكمية لما يمر به يوماً بعد يوم من خلال الخدمة، وفي حياتهم بعد الخدمة».

«لذا فهي ليست مرتبطة بالقتال، لكنها مرتبطة بالصدمة».

وبينما تحدثت إلى جانب زملائها المفوضين نيك كالداس وجيمس دوجلاس، قالت الدكتورة براون إن أفراد الخدمة تعرضوا لمجموعة من «العنف والإساءة»، بما في ذلك العنف الجنسي.

وقالت إن ذلك كان له «تأثير طويل الأمد على أي شخص يتعرض له» ومجرد مغادرتهم للجيش، فإنهم «يشعرون بالخذلان من قبل النظام».

وقالت الدكتورة براون «إنهم يشعرون بالخيانة من قبل النظام الذي خذلهم ولم يتخذ أي إجراء ضد الجناة».

«أعتقد أننا قلنا علناً أن العدو غالباً ما يكون داخل قوة الدفاع الأسترالية».

لكنها قالت إن العمل مع قوة الدفاع الأسترالية كان «نيلاً».

وقال السيد كالداس، رئيس اللجنة الملكية، في وقت سابق أن ارتفاع حالات الانتحار بين العسكريين والمحاربين القدامى مقارنة بالوفيات في المعارك يكشف عن المشاكل النظامية.

وقال: «إن ما يخبرنا به هذا هو أن هناك مشاكل في الثكنات، وهناك مشاكل في النظام التأديبي، وهناك مشاكل في سلسلة القيادة».

«ربما لا يدعمك زملاؤك في العمل. وبالنسبة لبعض الناس، فإن هذا يرجع

إلى صدمة الحرب».

«لكن من المؤكد أن صدمة الحرب ليست هي التي دفعتهم إلى النزول إلى هذا المكان المظلم».

وقال كالداس، الذي لم يتردد في انتقاد المسؤولين العسكريين والحكومة طوال فترة عمل اللجنة الملكية، أن نتائج التحقيق أصبحت «معروفة للجميع».

وقال أن هناك وفرة من التحقيقات التي سبقت للجنة، لكن «المؤشرات لم تتغير».

وأضاف: «لذا فإننا نشعر بوضوح أن هذا التقرير يجب أن يكون بمثابة خط في الرمال».

«ودعوة إلى العمل للحكومات المتعاقبة، على أمل أن يكون ذلك بطريقة ثنائية الحزبية، للتعامل مع المشاكل إلى الأبد».

«وأعتقد أن الشيء الوحيد الذي حققته اللجنة الملكية أو من الأشياء التي حققناها هو أننا جعلنا المشاكل واضحة للغاية ولا يمكن إنكارها».

يحتوي التقرير المكون من سبعة مجلدات على ١٢٢ توصية لدفع نتائج الصحة والرفاهية المحسنة لأفراد قوة الدفاع الأسترالية الحاليين والسابقين.

لا يعرف الكثير عن ما تتضمنه الوثيقة، لكن كالداس كشف أن اللجنة ستوصي بهيئة مستقلة لتتبع كيفية تنفيذ التوصيات.

وقال: «أحد الأشياء التي سنوصي بها هو أنه يجب أن تكون هناك هيئة أو كيان أو منظمة، ربما نسخة أصغر منا، تراقب التوصيات التي يتم تنفيذها».

«ولكن الأهم من ذلك، مراقبة ما يحدث في هذا المجال، وجميع جوانب الرعاية الاجتماعية والتقارير العامة لمحاسبة

إلى صدمة الحرب».

«لكن من المؤكد أن صدمة الحرب ليست هي التي دفعتهم إلى النزول إلى هذا المكان المظلم».

وقال كالداس، الذي لم يتردد في انتقاد المسؤولين العسكريين والحكومة طوال فترة عمل اللجنة الملكية، أن نتائج التحقيق أصبحت «معروفة للجميع».

وقال أن هناك وفرة من التحقيقات التي سبقت للجنة، لكن «المؤشرات لم تتغير».

وأضاف: «لذا فإننا نشعر بوضوح أن هذا التقرير يجب أن يكون بمثابة خط في الرمال».

«ودعوة إلى العمل للحكومات المتعاقبة، على أمل أن يكون ذلك بطريقة ثنائية الحزبية، للتعامل مع المشاكل إلى الأبد».

«وأعتقد أن الشيء الوحيد الذي حققته اللجنة الملكية أو من الأشياء التي حققناها هو أننا جعلنا المشاكل واضحة للغاية ولا يمكن إنكارها».

يحتوي التقرير المكون من سبعة مجلدات على ١٢٢ توصية لدفع نتائج الصحة والرفاهية المحسنة لأفراد قوة الدفاع الأسترالية الحاليين والسابقين.

لا يعرف الكثير عن ما تتضمنه الوثيقة، لكن كالداس كشف أن اللجنة ستوصي بهيئة مستقلة لتتبع كيفية تنفيذ التوصيات.

وقال: «أحد الأشياء التي سنوصي بها هو أنه يجب أن تكون هناك هيئة أو كيان أو منظمة، ربما نسخة أصغر منا، تراقب التوصيات التي يتم تنفيذها».

«ولكن الأهم من ذلك، مراقبة ما يحدث في هذا المجال، وجميع جوانب الرعاية الاجتماعية والتقارير العامة لمحاسبة

إلى صدمة الحرب».

«لكن من المؤكد أن صدمة الحرب ليست هي التي دفعتهم إلى النزول إلى هذا المكان المظلم».

وقال كالداس، الذي لم يتردد في انتقاد المسؤولين العسكريين والحكومة طوال فترة عمل اللجنة الملكية، أن نتائج التحقيق أصبحت «معروفة للجميع».

وقال أن هناك وفرة من التحقيقات التي سبقت للجنة، لكن «المؤشرات لم تتغير».

وأضاف: «لذا فإننا نشعر بوضوح أن هذا التقرير يجب أن يكون بمثابة خط في الرمال».

«ودعوة إلى العمل للحكومات المتعاقبة، على أمل أن يكون ذلك بطريقة ثنائية الحزبية، للتعامل مع المشاكل إلى الأبد».

«وأعتقد أن الشيء الوحيد الذي حققته اللجنة الملكية أو من الأشياء التي حققناها هو أننا جعلنا المشاكل واضحة للغاية ولا يمكن إنكارها».

يحتوي التقرير المكون من سبعة مجلدات على ١٢٢ توصية لدفع نتائج الصحة والرفاهية المحسنة لأفراد قوة الدفاع الأسترالية الحاليين والسابقين.

لا يعرف الكثير عن ما تتضمنه الوثيقة، لكن كالداس كشف أن اللجنة ستوصي بهيئة مستقلة لتتبع كيفية تنفيذ التوصيات.

وقال: «أحد الأشياء التي سنوصي بها هو أنه يجب أن تكون هناك هيئة أو كيان أو منظمة، ربما نسخة أصغر منا، تراقب التوصيات التي يتم تنفيذها».

«ولكن الأهم من ذلك، مراقبة ما يحدث في هذا المجال، وجميع جوانب الرعاية الاجتماعية والتقارير العامة لمحاسبة

إلى صدمة الحرب».

«لكن من المؤكد أن صدمة الحرب ليست هي التي دفعتهم إلى النزول إلى هذا المكان المظلم».

وقال كالداس، الذي لم يتردد في انتقاد المسؤولين العسكريين والحكومة طوال فترة عمل اللجنة الملكية، أن نتائج التحقيق أصبحت «معروفة للجميع».

وقال أن هناك وفرة من التحقيقات التي سبقت للجنة، لكن «المؤشرات لم تتغير».

وأضاف: «لذا فإننا نشعر بوضوح أن هذا التقرير يجب أن يكون بمثابة خط في الرمال».

«ودعوة إلى العمل للحكومات المتعاقبة، على أمل أن يكون ذلك بطريقة ثنائية الحزبية، للتعامل مع المشاكل إلى الأبد».

«وأعتقد أن الشيء الوحيد الذي حققته اللجنة الملكية أو من الأشياء التي حققناها هو أننا جعلنا المشاكل واضحة للغاية ولا يمكن إنكارها».

يحتوي التقرير المكون من سبعة مجلدات على ١٢٢ توصية لدفع نتائج الصحة والرفاهية المحسنة لأفراد قوة الدفاع الأسترالية الحاليين والسابقين.

لا يعرف الكثير عن ما تتضمنه الوثيقة، لكن كالداس كشف أن اللجنة ستوصي بهيئة مستقلة لتتبع كيفية تنفيذ التوصيات.

وقال: «أحد الأشياء التي سنوصي بها هو أنه يجب أن تكون هناك هيئة أو كيان أو منظمة، ربما نسخة أصغر منا، تراقب التوصيات التي يتم تنفيذها».

«ولكن الأهم من ذلك، مراقبة ما يحدث في هذا المجال، وجميع جوانب الرعاية الاجتماعية والتقارير العامة لمحاسبة

إلى صدمة الحرب».

«لكن من المؤكد أن صدمة الحرب ليست هي التي دفعتهم إلى النزول إلى هذا المكان المظلم».

وقال كالداس، الذي لم يتردد في انتقاد المسؤولين العسكريين والحكومة طوال فترة عمل اللجنة الملكية، أن نتائج التحقيق أصبحت «معروفة للجميع».

وقال أن هناك وفرة من التحقيقات التي سبقت للجنة، لكن «المؤشرات لم تتغير».

وأضاف: «لذا فإننا نشعر بوضوح أن هذا التقرير يجب أن يكون بمثابة خط في الرمال».

«ودعوة إلى العمل للحكومات المتعاقبة، على أمل أن يكون ذلك بطريقة ثنائية الحزبية، للتعامل مع المشاكل إلى الأبد».

«وأعتقد أن الشيء الوحيد الذي حققته اللجنة الملكية أو من الأشياء التي حققناها هو أننا جعلنا المشاكل واضحة للغاية ولا يمكن إنكارها».

يحتوي التقرير المكون من سبعة مجلدات على ١٢٢ توصية لدفع نتائج الصحة والرفاهية المحسنة لأفراد قوة الدفاع الأسترالية الحاليين والسابقين.

لا يعرف الكثير عن ما تتضمنه الوثيقة، لكن كالداس كشف أن اللجنة ستوصي بهيئة مستقلة لتتبع كيفية تنفيذ التوصيات.

وقال: «أحد الأشياء التي سنوصي بها هو أنه يجب أن تكون هناك هيئة أو كيان أو منظمة، ربما نسخة أصغر منا، تراقب التوصيات التي يتم تنفيذها».

«ولكن الأهم من ذلك، مراقبة ما يحدث في هذا المجال، وجميع جوانب الرعاية الاجتماعية والتقارير العامة لمحاسبة

إلى صدمة الحرب».

«لكن من المؤكد أن صدمة الحرب ليست هي التي دفعتهم إلى النزول إلى هذا المكان المظلم».

وقال كالداس، الذي لم يتردد في انتقاد المسؤولين العسكريين والحكومة طوال فترة عمل اللجنة الملكية، أن نتائج التحقيق أصبحت «معروفة للجميع».

وقال أن هناك وفرة من التحقيقات التي سبقت للجنة، لكن «المؤشرات لم تتغير».

وأضاف: «لذا فإننا نشعر بوضوح أن هذا التقرير يجب أن يكون بمثابة خط في الرمال».

«ودعوة إلى العمل للحكومات المتعاقبة، على أمل أن يكون ذلك بطريقة ثنائية الحزبية، للتعامل مع المشاكل إلى الأبد».

«وأعتقد أن الشيء الوحيد الذي حققته اللجنة الملكية أو من الأشياء التي حققناها هو أننا جعلنا المشاكل واضحة للغاية ولا يمكن إنكارها».

يحتوي التقرير المكون من سبعة مجلدات على ١٢٢ توصية لدفع نتائج الصحة والرفاهية المحسنة لأفراد قوة الدفاع الأسترالية الحاليين والسابقين.

لا يعرف الكثير عن ما تتضمنه الوثيقة، لكن كالداس كشف أن اللجنة ستوصي بهيئة مستقلة لتتبع كيفية تنفيذ التوصيات.

وقال: «أحد الأشياء التي سنوصي بها هو أنه يجب أن تكون هناك هيئة أو كيان أو منظمة، ربما نسخة أصغر منا، تراقب التوصيات التي يتم تنفيذها».

«ولكن الأهم من ذلك، مراقبة ما يحدث في هذا المجال، وجميع جوانب الرعاية الاجتماعية والتقارير العامة لمحاسبة

إلى صدمة الحرب».

«لكن من المؤكد أن صدمة الحرب ليست هي التي دفعتهم إلى النزول إلى هذا المكان المظلم».

وقال كالداس، الذي لم يتردد في انتقاد المسؤولين العسكريين والحكومة طوال فترة عمل اللجنة الملكية، أن نتائج التحقيق أصبحت «معروفة للجميع».

وقال أن هناك وفرة من التحقيقات التي سبقت للجنة، لكن «المؤشرات لم تتغير».

وأضاف: «لذا فإننا نشعر بوضوح أن هذا التقرير يجب أن يكون بمثابة خط في الرمال».

«ودعوة إلى العمل للحكومات المتعاقبة، على أمل أن يكون ذلك بطريقة ثنائية الحزبية، للتعامل مع المشاكل إلى الأبد».

«وأعتقد أن الشيء الوحيد الذي حققته اللجنة الملكية أو من الأشياء التي حققناها هو أننا جعلنا المشاكل واضحة للغاية ولا يمكن إنكارها».

يحتوي التقرير المكون من سبعة مجلدات على ١٢٢ توصية لدفع نتائج الصحة والرفاهية المحسنة لأفراد قوة الدفاع الأسترالية الحاليين والسابقين.

لا يعرف الكثير عن ما تتضمنه الوثيقة، لكن كالداس كشف أن اللجنة ستوصي بهيئة مستقلة لتتبع كيفية تنفيذ التوصيات.

وقال: «أحد الأشياء التي سنوصي بها هو أنه يجب أن تكون هناك هيئة أو كيان أو منظمة، ربما نسخة أصغر منا، تراقب التوصيات التي يتم تنفيذها».

«ولكن الأهم من ذلك، مراقبة ما يحدث في هذا المجال، وجميع جوانب الرعاية الاجتماعية والتقارير العامة لمحاسبة

إلى صدمة الحرب».

«لكن من المؤكد أن صدمة الحرب ليست هي التي دفعتهم إلى النزول إلى هذا المكان المظلم».

وقال كالداس، الذي لم يتردد في انتقاد المسؤولين العسكريين والحكومة طوال فترة عمل اللجنة الملكية، أن نتائج التحقيق أصبحت «معروفة للجميع».

وقال أن هناك وفرة من التحقيقات التي سبقت للجنة، لكن «المؤشرات لم تتغير».

وأضاف: «لذا فإننا نشعر بوضوح أن هذا التقرير يجب أن يكون بمثابة خط في الرمال».

«ودعوة إلى العمل للحكومات المتعاقبة، على أمل أن يكون ذلك بطريقة ثنائية الحزبية، للتعامل مع المشاكل إلى الأبد».

«وأعتقد أن الشيء الوحيد الذي حققته اللجنة الملكية أو من الأشياء التي حققناها هو أننا جعلنا المشاكل واضحة للغاية ولا يمكن إنكارها».

يحتوي التقرير المكون من سبعة مجلدات على ١٢٢ توصية لدفع نتائج الصحة والرفاهية المحسنة لأفراد قوة الدفاع الأسترالية الحاليين والسابقين.

لا يعرف الكثير عن ما تتضمنه الوثيقة، لكن كالداس كشف أن اللجنة ستوصي بهيئة مستقلة لتتبع كيفية تنفيذ التوصيات.

وقال: «أحد الأشياء التي سنوصي بها هو أنه يجب أن تكون هناك هيئة أو كيان أو منظمة، ربما نسخة أصغر منا، تراقب التوصيات التي يتم تنفيذها».

«ولكن الأهم من ذلك، مراقبة ما يحدث في هذا المجال، وجميع جوانب الرعاية الاجتماعية والتقارير العامة لمحاسبة

إلى صدمة الحرب».

«لكن من المؤكد أن صدمة الحرب ليست هي التي دفعتهم إلى النزول إلى هذا المكان المظلم».

وقال كالداس، الذي لم يتردد في انتقاد المسؤولين العسكريين والحكومة طوال فترة عمل اللجنة الملكية، أن نتائج التحقيق أصبحت «معروفة للجميع».

وقال أن هناك وفرة من التحقيقات التي سبقت للجنة، لكن «المؤشرات لم تتغير».

وأضاف: «لذا فإننا نشعر بوضوح أن هذا التقرير يجب أن يكون بمثابة خط في الرمال».

«ودعوة إلى العمل للحكومات المتعاقبة، على أمل أن يكون ذلك بطريقة ثنائية الحزبية، للتعامل مع المشاكل إلى الأبد».

«وأعتقد أن الشيء الوحيد الذي حققته اللجنة الملكية أو من الأشياء التي حققناها هو أننا جعلنا المشاكل واضحة للغاية ولا يمكن إنكارها».

يحتوي التقرير المكون من سبعة مجلدات على ١٢٢ توصية لدفع نتائج الصحة والرفاهية المحسنة لأفراد قوة الدفاع الأسترالية الحاليين والسابقين.

لا يعرف الكثير عن ما تتضمنه الوثيقة، لكن كالداس كشف أن اللجنة ستوصي بهيئة مستقلة لتتبع كيفية تنفيذ التوصيات.

وقال: «أحد الأشياء التي سنوصي بها هو أنه يجب أن تكون هناك هيئة أو كيان أو منظمة، ربما نسخة أصغر منا، تراقب التوصيات التي يتم تنفيذها».

«ولكن الأهم من ذلك، مراقبة ما يحدث في هذا المجال، وجميع جوانب الرعاية الاجتماعية والتقارير العامة لمحاسبة

إلى صدمة الحرب».

«لكن من المؤكد أن صدمة الحرب ليست هي التي دفعتهم إلى النزول إلى هذا المكان المظلم».

وقال كالداس، الذي لم يتردد في انتقاد المسؤولين العسكريين والحكومة طوال فترة عمل اللجنة الملكية، أن نتائج التحقيق أصبحت «معروفة للجميع».

وقال أن هناك وفرة من التحقيقات التي سبقت للجنة، لكن «المؤشرات لم تتغير».

وأضاف: «لذا فإننا نشعر بوضوح أن هذا التقرير يجب أن يكون بمثابة خط في الرمال».

«ودعوة إلى العمل للحكومات المتعاقبة، على أمل أن يكون ذلك بطريقة ثنائية الحزبية، للتعامل مع المشاكل إلى الأبد».

«وأعتقد أن الشيء الوحيد الذي حققته اللجنة الملكية أو من الأشياء التي حققناها هو أننا جعلنا المشاكل واضحة

بريدجيت ماكزوي تدفع من أجل أن تتمتع لجنة المنافسة والمستهلك الأسترالية بسلطات التخارج لشركات الطيران



يطلب أحد أعضاء مجلس الشيوخ الوطنيين الرئيسيين بمنح هيئة مراقبة المستهلك سلطات يمكنها تفكيك شركات الطيران العملاقة بالقوة، بحجة أن هناك حاجة إلى المزيد من المنافسة في صناعة الطيران.

دعت المتحدثة باسم المعارضة في مجال النقل بريدجيت ماكزوي يوم الاثنين وزير الخزانة جيم تشاملز إلى مراجعة القواعد التي ستديرها لجنة المنافسة والمستهلك الأسترالية (ACCC)، بحجة أنها ستفيد المستهلكين.

تنزامن تعليقاتها أيضاً مع مراجعة وزارة الخزانة لمدة عامين لسياسة المنافسة، والتي تم الإعلان عنها في أغسطس ٢٠٢٣.

قالت السيناتور ماكزوي «يريد الأستراليون قطاع طيران حيث يكون لديك خيار حقيقي، حيث تقفل طائرتك وتهبط في الوقت المحدد، وتصل حقائبك إلى وجهتك معك.»

«سيكون وزير الخزانة قد فشل في فرصة إصلاح أخرى ما لم يتعامل مع التخارج كإجراء لضمان حماية مصالح المستهلكين، وليس تحت رحمة الاحتكار الثاني الراسخ، والدور المناسب للتخارج.»

استغل عضو البرلمان الوطني بارنابي جويس «القوة السوقية الهائلة» التي تتمتع بها شركة كاتناس والتي قال إنها تخدع المستهلكين بأسعار تذاكر طيران مرتفعة.

كما أشار إلى انهيار شركة ريكس التي دخلت الإدارة الطوعية في أغسطس/آب، فضلاً عن شركة الطيران الاقتصادي بونزا، التي لم تعمل سوى لمدة ١٥ شهراً.

وقال «يجب أن نتذكر أن كاتناس دمّرت بونزا، ودمّرت كاتناس في الأساس ريكس من خلال سيطرتها على السوق، ولا يمكننا الجلوس والقول، «حسناً، هذا جيد. سيكون لدينا احتكار في أستراليا.»

قالت «لن تتحمل أي دولة أخرى هذا. لن تتحمل الولايات المتحدة هذا، فلماذا نتحملها؟» وأشارت وزيرة البيئة نانبا بيليسيك، شريكته في التدريب، إلى طرق أخرى لزيادة المنافسة مثل زيادة «فتحات الإقلاع والهبوط.»

وقالت «هم لديهم فكرة واحدة فقط. تفكيك محلات السوبر ماركت، وتفكيك شركات الطيران.»

كما قضت وزيرة البنية التحتية كاترين كينج، التي تشرف على الطيران، على الحجة ووصفتها بأنها «فقاعة فكرية أخرى.»

لكن زعيم حزب الوطنيين ديفيد ليتلبراد خفف من حدة التعليقات وقال إنها ليست سياسة الائتلاف. وبدلاً من ذلك، قال إن دعوة السيناتور ماكزوي للسلطات كانت «طريقة منهجية هادئة للعمل من خلال سياسة المنافسة لشركات الطيران»، مضيفاً أنها «نظرة معقولة للمنافسة لضمان حصولنا على أسعار أرخص.»

وفي السابق، تعهد الائتلاف أيضاً في الانتخابات بمنح لجنة المنافسة والمستهلك سلطات التخارج لتقسيم احتكارات السوبر ماركت، والتي يزعمون أنها تعاقب المزارعين والمنتجين، وتؤدي المستهلكين عند الخروج.

في وقت سابق من هذا الشهر، أصدرت الحكومة تقريرها عن ورقة الطيران البيضاء التي أعلنت عن إنشاء نظام أمين المظالم لصناعة الطيران، والذي سيكون له صلاحيات لإجبار شركات الطيران والمطارات على حل شكاوى العملاء والإبلاغ عن سلوكهم.

كما سيكون للهيئة الرقابية صلاحيات إدارة وإنفاذ العقوبات على شركات الطيران المحلية والدولية.

تقرير: لماذا تتراجع أسعار المساكن في ملبورن؟

حوالي ٣٠ في المائة، لذا فإن عدداً أقل بكثير من المستثمرين مهتمون بفيتكتوريا في الوقت الحالي، وذلك لأن لدينا عبء ضريبي متزايد.»

في العام الماضي، في محاولة لمعالجة ديون الولاية الضخمة في عصر كوفيد، كشف أمين خزانة فيكتوريا تيم بالاس عن ضريبة جديدة مدتها ١٠ سنوات على العقارات الاستثمارية.

تم خفض عبء الإعفاء الضريبي العام للأراضي للمنازل الثانية (والثالثة والرابعة وما إلى ذلك) من ٣٠٠ ألف دولار إلى ٥٠ ألف دولار، وفرض على دافعي الضرائب معدل ثابت قدره ٩٧٥ دولاراً بالإضافة إلى ٠,١ في المائة من قيمة أراضيهم التي تزيد عن ٣٠٠ ألف دولار.

دخل هذا حيز التنفيذ في الأول من يناير. وبعد شهرين، بدأت ملبورن سلسلة من انخفاض أسعار المساكن التي لم تتوقف بعد.

ويبلغ متوسط سعر المسكن فيها الآن نحو ٧٧٦ ألف دولار، وهو أقل بقليل من بيرث (٧٨٥,٢٥٠ دولار) وأديلايد (٧٩٠,٧٨٩ دولار)، وأقل بكثير من سيدني (١,١٨ مليون دولار) وبريزبين (٨٧٥,٠٤٠ دولار).



البارزة في بنك الكومنولث» إذا نظرنا إلى إجمالي القوائم في ملبورن، فإنها تعمل بشكل عام بنسبة ٢٥ في المائة فوق المستويات المتوسطة مقارنة بالسنوات الخمس الماضية.»

«في سيدني، الأمر مستقر تقريباً، بينما في أديلايد وبريسبان وبيرث، فإن العقارات المتاحة للشراء تقل بنسبة ٤٠ إلى ٥٠ في المائة عن المتوسط.»

«قالت ألين «المستثمرون لا يشترطون المنازل بنفس السرعة التي تراها في ولايات أخرى.»

«ارتفع إقراض المستثمرين في فيكتوريا بنحو ٩ في المائة فقط خلال العام الماضي، بينما في أماكن أخرى يبلغ

مدى السنوات القليلة الماضية أصبحت جاهزة، مما يوفر المزيد من الخيارات.»

هذا واضح في أرقام البناء الوطنية الصادرة عن مكتب الإحصاء الأسترالي.

في حين أن فيكتوريا هي ثاني أكثر الولايات اكتظاظاً بالسكان، إلا أنها تفوقت بشكل كبير على بقية البلاد من حيث البناء، حيث تم الانتهاء من بناء ٨٢٥٠٠٠ منزل منذ عام ٢٠١٠ بأكثر من ١٠٠٠٠٠ منزل عن ثاني أفضل ولاية نيو ساوث ويلز.

كما ارتفع عدد العقارات المتاحة للبيع في ملبورن مقارنة بالمدن الكبرى الأخرى.

قالت بيليندا ألين، الخبيرة الاقتصادية

في خضم أزمة الإسكان، قد تظن أن أسعار العقارات سترتفع في المدينة التي كانت تُعد باستمرار الأكثر ملاءمة للعيش في أستراليا، أليس كذلك؟ خطأ - وبفارق كبير.

كانت ملبورن ثاني أغلى سوق عقارات في البلاد لفترة طويلة، بعد سيدني ولكن مع وجود فجوة كبيرة بينها وبين المركز الثالث.

الآن تراجعت إلى المركز السادس، حيث أظهرت بيانات كورلوجيك الصادرة في وقت سابق من هذا الأسبوع أن الإسكان أكثر تكلفة في ملبورن من أي عاصمة أخرى باستثناء هوبارت وداروين.

فلماذا يكون العثور على مكان للعيش أرخصاً في عاصمة فيكتوريا مقارنة بسيدني فحسب، بل وأيضاً بريزبين وبيرث وأديلايد؟

لا توجد إجابة واحدة، لكن جزءاً من المعادلة هو العرض.

قال خبير التخطيط الحضري في سوينبورن الدكتور ستيفن جلاك «هناك أيضاً الكثير من العرض الجديد في ملبورن، على الرغم من أن هذه الأرقام أقل من السنوات السابقة.»

«بينما انخفض البناء في ملبورن، فإن العديد من المباني قيد التطوير على

ممرضات وقابلات نيو ساوث ويلز يضربن من أجل أجور أفضل

ساوث ويلز إنه سيتم الحفاظ على الحد الأدنى من الموظفين المقيدين للحياة في المستشفيات العامة والخدمات الصحية أثناء الإضراب الصناعي.

قالت الأمينة العامة شاي كانديش إن النقابة اضطرت إلى الإضراب لأن مخاوف الأعضاء لم يتم الاستماع إليها. وأوضحت «أن حكومة الولاية لا تتفاوض بحسن نية. لم تجلس الحكومة على الطاولة مرة واحدة خلال اجتماعات التفاوض العشرة التي عقدناها لمناقشة أجور الممرضات والقابلات. هذا

على الرغم من أننا وجدنا وفورات كبيرة في التكاليف من خلال دراسة الحالة التجارية السريعة»، كما قالت. قالت حكومة نيو ساوث ويلز إنها تشعر بخيبة أمل لأن نقابة ممرضات نيو ساوث ويلز لم تتبع أوامر لجنة الإنقاذ الدولية، التي أمرت الموظفين بعدم الإضراب.

«لا شك أن مثل هذا الإجراء سيؤثر على نظام الصحة العامة لدينا، من الانتظار لفترة أطول في غرف الطوارئ إلى إلغاء العمليات الجراحية غير الطارئة.»



الطاولة مع الممرضات والقابلات.»

من المتوقع أن يتسبب الإضراب في أوقات انتظار أطول للمرضى في الأمد القريب، مع إعطاء الأولوية للمرضى الذين يعانون من أمراض خطيرة للرعاية الطارئة.

قال باري إن وزارة الصحة في نيو ساوث ويلز اتصلت أمس بالأشخاص الذين سيتعين تأجيل جراحاتهم المخطط لها بسبب الإضرابات.

قالت جمعية ممرضات وقابلات نيو

نخسر جميع موظفينا المهرة مثل البالوعة، إنهم جميعاً يعبرون الحدود.»

«يحصلون على مكافأة بقيمة ٢٠ ألف دولار إذا ذهبوا إلى الساحل، و٧٠ ألف دولار إذا ذهبوا إلى الريف.

وهنا لا نحصل على أي شيء.»

بعد أشهر من المفاوضات، العرض على الطاولة من حكومة نيو ساوث ويلز هو زيادة بنسبة ١٠,٥ في المائة على مدى ثلاث سنوات.

قال وزير الصحة رايان بارك «نظل على

كان مستشفى تويد فالي الجديد الذي تبلغ تكلفته ٧٢٣ مليون دولار على الساحل الشمالي لنيو ساوث ويلز فارغاً تقريباً اليوم، حيث تم إلغاء العمليات الجراحية وإغلاق وحدات الرعاية المتخصصة بسبب إضراب موظفي التمريض عن العمل.

يعد الإضراب الصناعي جزءاً من إضراب على مستوى الولاية من قبل آلاف الممرضات والقابلات كجزء من معركتهن لتأمين زيادة في الأجور بنسبة ١٥ في المائة.

يزعم الاتحاد أن المنشأة الحديثة في كودجن، والتي تم بناؤها لخدمة منطقة تويد شاير المزدهرة، تنزف الآن موظفين عبر الحدود.

تجمع المئات من الممرضات والقابلات على شاطئ كينجسكليف القريب اليوم مع لافتة مكتوب عليها «نستطيع عبور الحدود مقابل ١٠ دولارات إضافية في الساعة.»

قالت كريستين رايان أجنو من جمعية ممرضات وقابلات وادي تويد «نحن

التعديل الضريبي الذي قد يطعم

ملايين الأستراليين الجائعين



في مستودع عملاق في بريستون، في جنوب غرب سيدني، يتم تعبئة آلاف المواد الغذائية وتسليمها في جميع أنحاء المدينة.

قال بن جولو، المدير الإداري لشركة «موزي» المواد الغذائية الموثوق بهم» «نحن نوفر للمقاهي والمطاعم والحانات والنوادي، نحن مثل متجر شامل.»

ينتهي الأمر حتماً بشركة العائلة بمخزون زائد وتبيع بأكبر قدر ممكن منه لبنك الطعام.

قال جولو «نحن نتحمل التكلفة - السائق والوقود ونفقات الشاحنة.»

«آخر شيء أريد القيام به هو رمي الطعام الجيد في القمامة.»

في الوقت الحالي، لا يوجد حافز ضريبي للشركات الأسترالية للتبرع بالطعام.

قالت بريانا كيسي، الرئيسة التنفيذية لبنك الطعام الأسترالي «إنها في الواقع نفس المعاملة الضريبية لإغراق المنتجات كما هو الحال بالنسبة للتبرع.»

مشروع قانون الأعضاء الخاصين أمام مجلس الشيوخ، يقترح انتمائاً ضريبياً يوفر ١٥ إلى ٢٠ في المائة من تكلفة التبرع بالطعام للجمعيات الخيرية.

«يهدف الحافز إلى مساعدة المشغلين

الصغار والمتوسطين على التبرع بمزيد من الأموال بما في ذلك المزارعين والموزعين، لكنه لن يفيد الشركات الكبيرة، مثل محلات السوبر ماركت.

قال كيسي «هذا ليس نقصاً في حسن النية، إنه مجرد تمويل.»

هناك حوافز مماثلة موجودة بالفعل في الخارج، بما في ذلك في الولايات المتحدة وكندا وفرنسا.

تعمل كي بي إم جي مع الجمعيات الخيرية منذ عام ٢٠٢٠، لوضع نموذج كيفية تنفيذه هنا.

تقول كايلين هوبارد، شريكة شركة كي بي إم جي إنتربرايز، «أستراليا متأخرة قليلاً.»

أمازون تعلن عن «عدم الحاجة إلى الخبرة»

لمئات الوظائف الشاغرة



تخطط شركة التجارة الإلكترونية العملاقة أمازون أستراليا لتوظيف مئات الأشخاص في أدوار موسمية قبل موسم الأعياد.

ستشمل الوظائف اختيار وتعبئة وشحن طلبات العملاء ولا يلزم وجود خبرة سابقة.

ستكون الفرص متاحة في مراكز الشركة اللوجستية في جميع أنحاء البلاد للتحضير لأحداث التسوق الرئيسية، بما في ذلك الجمعة السوداء.

فتحت الشركة طلبات التوظيف في سيدني وملبورن وبيرث وبريزبين وأديلايد ونيوكاسل وجولد كوست وجوسفورد وجبلونج.

تقدم الشركة أيضاً فرص عمل مرنة لتوصيل الطرود.

قالت مديرة الموارد البشرية جاكى ماركر «سيتم توفير تدريب شامل أثناء العمل، ولا يلزم وجود خبرة سابقة أو مؤهلات رسمية.»

«إن فرص العمل الموسمية هذه مثالية لأولئك الذين يبحثون عن عمل قصير

الأجل، مثل المتقاعدين الذين يرغبون في الاستمرار في العمل، أو الطلاب في فترات الراحة الدراسية أو الأفراد الذين يتطلعون إلى العودة إلى القوى العاملة وكسب دخل إضافي.»

تأتي حملة التوظيف في الوقت الذي تشير فيه الأبحاث الجديدة إلى أن عدداً قاسياً من الأستراليين يعملون في وظائف ثانية لتخفيف ضغوط تكاليف المعيشة.

وفقاً لبيانات المكتب الأسترالي

نخسر جميع موظفينا المهرة مثل البالوعة، إنهم جميعاً يعبرون الحدود.»

«يحصلون على مكافأة بقيمة ٢٠ ألف دولار إذا ذهبوا إلى الساحل، و٧٠ ألف دولار إذا ذهبوا إلى الريف.

وهنا لا نحصل على أي شيء.»

بعد أشهر من المفاوضات، العرض على الطاولة من حكومة نيو ساوث ويلز هو زيادة بنسبة ١٠,٥ في المائة على مدى ثلاث سنوات.

قال وزير الصحة رايان بارك «نظل على

كان مستشفى تويد فالي الجديد الذي تبلغ تكلفته ٧٢٣ مليون دولار على الساحل الشمالي لنيو ساوث ويلز فارغاً تقريباً اليوم، حيث تم إلغاء العمليات الجراحية وإغلاق وحدات الرعاية المتخصصة بسبب إضراب موظفي التمريض عن العمل.

يعد الإضراب الصناعي جزءاً من إضراب على مستوى الولاية من قبل آلاف الممرضات والقابلات كجزء من معركتهن لتأمين زيادة في الأجور بنسبة ١٥ في المائة.

يزعم الاتحاد أن المنشأة الحديثة في كودجن، والتي تم بناؤها لخدمة منطقة تويد شاير المزدهرة، تنزف الآن موظفين عبر الحدود.

تجمع المئات من الممرضات والقابلات على شاطئ كينجسكليف القريب اليوم مع لافتة مكتوب عليها «نستطيع عبور الحدود مقابل ١٠ دولارات إضافية في الساعة.»

قالت كريستين رايان أجنو من جمعية ممرضات وقابلات وادي تويد «نحن

مترو سيدني على وشك أن يصبح أسرع



من المقرر أن يصبح مترو سيدني أسرع قليلاً، حيث من المقرر أن تتغير سرعة أبواب القطارات. ستغلق الأبواب، التي تستغرق حالياً ٦٠ ثانية للإغلاق، قريباً بسرعة تصل إلى ٤٥ ثانية في معظم المحطات.

ستختلف سرعة إغلاق الباب عبر بعض المحطات، اعتماداً على مدى انشغال محطة المترو. على سبيل المثال، ستكون سرعات الأبواب أبطأ في تشاتسوود حيث سينتقل الأشخاص بين خطوط القطارات.

في واترلو، ستغلق الأبواب بشكل أسرع حيث يوجد عدد أقل من الأشخاص الذين يأملون في الصعود والنزول من القطار.

يستغرق الوصول حالياً من المحطة المركزية إلى محطة تشاتسوود على المترو ١٥ دقيقة. يمتد مترو مدينة سيدني بين سيدنهام وتالانج، مع فتح المزيد من الخطوط في غرب المدينة وجنوب غربها وحتى مطار غرب سيدني.

لقد نقل المترو أكثر من ١,٤ مليون راكب عبر خطه، بمعدل ٢١٠ ألف رحلة مترو يومياً.

مدينة جديدة تضم ١٠ آلاف منزل جديد سيتم تشييدها في غرب سيدني



من المقرر انشاء مدينة جديدة في غرب سيدني، حيث سيتم بناء آلاف المنازل حول مطار غرب سيدني.

لقد قبلت حكومة الولاية رسمياً الخطة الرئيسية لمركز مدينة برادفيلد، والتي ستحتل ٢٠ ألف وظيفة جديدة وتبني ١٠ آلاف منزل جديد، ١٠٪ منها ستكون مساكن بأسعار معقولة.

ستعمل الخطة، التي طورتها هيئة تطوير برادفيلد، على تحويل ١١٤ هكتاراً قاحلة حالياً إلى مدينة حدائق يمكن المشي فيها وستشمل أيضاً مساحات للاستخدام الصناعي والتجاري.

سيكون مركز مدينة برادفيلد على بعد ٤٠٠ متر من محطة مترو برادفيلد الجديدة.

ستشمل المدينة الجديدة أيضاً حديقة مركزية تبلغ مساحتها هكتارين، وحماس سباحة متكامل بشكل طبيعي ومساحة كبيرة للأحداث للحفلات الموسيقية والمناسبات المجتمعية.

قالت وزيرة غرب سيدني برو كار «إن الخطة الرئيسية لمركز مدينة برادفيلد توفر مخططاً بالغ الأهمية للمساعدة في توجيه التنمية والتخطيط الاستراتيجي للمدينة الجديدة ذات المستوى العالمي في غرب سيدني».

«أنا سعيدة للغاية برؤية هذه المدينة تنبض بالحياة أمام أعيننا. «تتمتع منطقة مدينة باركلاند الغربية الكبرى بإمكانات هائلة لتوفير فرص جديدة ومثيرة للتصنيع والشحن والصحة والأعمال الزراعية.»

«ستستمر هذه المنطقة الجديدة في النمو والتطور حول مطار غرب سيدني مع الطرق المحدثة والمناطق المفتوحة المبتكرة ووصلات السكك الحديدية المترو.»

وقالت حكومة نيو ساوث ويلز إن مركز مدينة برادفيلد سيركز بشكل كبير على الثقافة والإبداع والابتكار.

ويقدم التطوير استثمار بقيمة مليار دولار من حكومة الولاية.

البحرية الأسترالية ترسل سفن لإنقاذ بحارين تقطعت بهما السبل على بعد ١٨٥ كيلومتراً من ساحل نيو ساوث ويلز



المساء».

وتوقعت شرطة نيو ساوث ويلز وصول الضباط إلى اليخت حوالي منتصف الليل ولكن تم تمديد ذلك لاحقاً إلى الساعة ٢ صباحاً.

وقال المتحدث باسم الشرطة «يُعتقد أن السفينة تعرضت لمشكلة ميكانيكية ودخلت المياه إليها.»

«لا توجد تقارير عن أي إصابات.»

وقالت هيئة السلامة البحرية الأسترالية إنه في حوالي الساعة ٨ مساءً كان ارتفاع البحر من أربعة إلى خمسة أمتار مع رياح تتراوح سرعتها بين ٧٠ و٩٠ كيلومتراً في الساعة.

وقالت هيئة السلامة البحرية الأسترالية: «نظراً للظروف الجوية، فمن غير المرجح أن تتم محاولة الإنقاذ الليلة.»

«من المرجح أن تتم محاولة الإنقاذ عند أول ضوء صباح غد إذا سمحت الظروف.»

«غادرت طائرة C١٣٠ التابعة لسلاح الجو الملكي الأسترالي ريتشموند ومن المتوقع أن تصل حوالي الساعة ٤,٣٠ مساءً.»

«كما أن سفينتي البحرية الأسترالية أرونتا وكابنيرا التابعتين للقوات الملكية في طريقهما إلى مكان اليخت.»

ومن المتوقع أن تصل القطعة البحرية أرونتا إلى مكان اليخت حوالي الساعة ٦ مساءً بتوقيت شرق أستراليا هذا

وأرسلت البحرية سفينتين للمساعدة في جهود الإنقاذ.

«وصلت طائرتان هليكوبتر تابعتان اليخت، واحدة من نورا، وأخرى من ولونجونج، بالإضافة إلى طائرة ثالثة من سيدني، تابعة لهيئة إسعاف نيو ساوث ويلز، وتمكنت من الاتصال بطاقم اليخت ولكن لم تتمكن من استعادتهما بسبب اعتبارات التوقيت والوقود»

وقالت في بيان في الساعة ٤ مساءً.

بدأت عملية إنقاذ لبحارين تقطعت بهما السبل على بعد ٢٠٠ كيلومتراً تقريباً من ساحل نيو ساوث ويلز الجنوبي على متن يخت تنافس في سباق سيدني إلى هوبارت.

أفسدت الظروف الصعبة مع الرياح القوية والبحار العاتية أي خطط محتملة لإنقاذ الليلة، مما ترك البحارة العالقين ينتظرون حتى الصباح.

تلقت هيئة السلامة البحرية الأسترالية تنبيهاً طارئاً، وأعلنت الشرطة أن اليخت كانت لديه مشكلة ميكانيكية وتسرب إليه المياه، في الساعة ١٢,٤٠ ظهراً اليوم. تم رصد على بعد ١٨٥ كيلومتراً شرق بلدة نورا، في منطقة شوالهافن في نيو ساوث ويلز.

وصلت ثلاث طائرات هليكوبتر إلى مكان الحادث لكنها لم تتمكن من استعادة البحارة.

أرسلت القوات الجوية طائرة نقل عسكرية

٨٠ مليون دولار لإصلاح محطة الطاقة إيرارينج



القريبة، بالإضافة إلى المهندسين من كوريا الجنوبية واليابان الذين يساعدون في إصلاح التوربينات العملاقة التي قامت شركاتهم بتثبيتها في الموقع منذ أكثر من ٤٠ عاماً.

إنهم يقومون بتجديد الوحدة الثالثة من وحدات إيرارينج الأربع، مما يعني أنها يمكن أن تعمل لمدة خمس سنوات أخرى.

تم توسيع نطاق الإصلاح بعد اتفاقية التمديد مع حكومة نيو ساوث ويلز.

قال مدير خدمات الأصول الأصلية أنتوني كوتيك إنه حتى قبل ٢٠ عاماً، لم يفكر الناس في مصدر قوتهم.

لكن الآن، يبدو أن الجميع لديهم رأي، كما أضاف.

أصبحت الطاقة التي تعمل بالفحم محل تشهير كبير، و «هناك مستوى من الإحباط» بين عمال إيرارينج بسبب الافتقار إلى الفهم حول الدور الحاسم الذي تلعبه المحطة في إبقاء الأضواء مضاءة.

قال السيد كوتيك: «أنا بالتأكيد فخور جداً بالعمل هنا وتقديم الطاقة للمجتمع.»

خلال أول ٢٥ عاماً، عملت وحدات إيرارينج الأربع بكامل طاقتها، ٢٤ ساعة في اليوم، سبعة أيام في الأسبوع. ثم مرت بفترة كان فيها ذروة إنتاجها في منتصف النهار وكان إنتاجها المنخفض في الساعات الأولى من الصباح.

قال مدير مناوبة غرفة التحكم جونانان لوليس هذا الأسبوع، حيث بدأت المحطة في الاستعداد للذروة فترة ما بعد الظهر والمساء وتعمل بثبات طوال الليل، وتزود الشبكة بينما تتضاءل الطاقة الشمسية إلى لا شيء.

عندما تشرق الشمس بشكل ساطع في وقت الغداء، يمكن أن تجد إيرارينج نفسها تعمل بخسارة لأن سعر السوق للطاقة سلب.

في تلك الأوقات، تتخلى إيرارينج عن طاقتها، لأن ذلك أقل تكلفة

بدأت عملية إصلاح شاملة بقيمة ٨٠ مليون دولار في أكبر محطة طاقة تعمل بالفحم في أستراليا حيث يستعد مالكيها لتشغيل المحطة بعد الموعد النهائي الأصلي لإغلاقها حتى لا تنطفئ الأضواء.

مع إثبات طرح الطاقة المتجددة أنه أكثر إشكالية مما توقعه المؤيدون، تم تمديد عمر محطة إيرارينج التي تبلغ قدرتها ٢,٩ جيجاوات في وادي هانتر بولاية نيو ساوث ويلز لمدة عامين على الأقل بموجب صفقة مثيرة للجدل أبرمتها حكومة نيو ساوث ويلز مع مالك المحطة، أوريجين، في مايو.

إيرارينج ليست أول محطة تعمل بالفحم يتم تأجيل إغلاقها.

فعلت حكومة فيكتوريا ذلك لكل من محطتي الطاقة بالورن ولوي يانج وهناك تكهنات بأن اليوم الأخير محطة بالورن سوف يتم تأجيله مرة أخرى.

بدأت محطة إيرارينج في إنتاج الكهرباء في عام ١٩٨٢ وكان من المقرر إغلاقها في أغسطس ٢٠٢٥.

ولكنها ستوفر الكهرباء الآن حتى أغسطس ٢٠٢٧ على الأقل وربما حتى عام ٢٠٢٩، لتوفير المزيد من الوقت لإكمال البطاريات ومشاريع تخزين الطاقة الأخرى.

العثور على قطع من الأسبستوس الملتصق بالقرب من ملعب أطفال شمال بوندي



أسبستوس ملتصق.

لم يتم العثور على قطع أخرى في تحقيق «شامل» أجراه موظفو المجلس في الموقع هذا الأسبوع، وفقاً للبيان.

تم العثور على قطع صغيرة سليمة من المواد (كل منها بحجم علبه الثقاب) تم اكتشافها في محمية بيديجال، شمال بوندي.»

وأكدت النتائج أن المادة هي

تم العثور على قطع من الأسبستوس الملتصق في ملعب شعبي في الضواحي الشرقية لسيدني بعد أشهر من اكتشاف نشارة الخشب الملوث في ٥٥ موقعاً في جميع أنحاء المدينة، مما أدى على الفور إلى إغلاق الحدائق ومدرسة ابتدائية ومهرجان كبير.

تم إطلاق الإنذار عندما حدد أفراد من الجمهور الأسبستوس بالقرب من ملعب الأطفال في محمية بيديجال في شمال بوندي.

أكد مجلس وافرلي الاكتشاف في بيان.

قال المتحدث باسم وافرلي: «هذا الأسبوع، أجرى مجلس وافرلي

وفاة طفلتين بعد حريق منزل في سيدنهام



توفيت طفلتان من الأطفال المحاصرين في حريق منزل سيدنهام المروع يوم الأحد بشكل مأساوي.

قالت الشرطة ليلة الأربعاء إن فتاة تبلغ من العمر خمس سنوات وفتاة تبلغ من العمر عامًا واحدًا «توفيتا محاطتين بعائلتهما في المستشفى هذا الصباح».

ولا يزال الصبي البالغ من العمر ثلاث سنوات، كالايس، في حالة حرجة. تم استدعاء خدمات الطوارئ إلى عقار فيرجوس كورت بعد الساعة ٩,٣٠ مساءً بقليل يوم الأحد ٨ سبتمبر.

عندما دخل رجال الإطفاء المنزل، حدوا مكان الأطفال، مع مخاوف منذ ذلك الحين من أنهم ربما كانوا في المنزل بمفردهم. يقوم المحققون من فرقة الحرق العمد والمتفجرات بالتحقيق في الحريق، بما في ذلك ما قد يكون سببه ومن كان في العقار في ذلك الوقت وقبل الحريق مباشرة، مع استمرار التحقيق.

قال والد أحد الأطفال الثلاثة، جايد بيتالاس، ٢٧ عامًا، إنه بالكاد غادر مستشفى رويال للأطفال منذ تلقى المكالمات من الشرطة في وقت متأخر من يوم الأحد. كان السيد بيتالاس قد صرح في وقت سابق لصحيفة هيرالد صن أنه يعتقد أن المأساة كان من الممكن منعها، وأنه كان قلقًا بشأن سلامة الأطفال لبعض الوقت، بعد أن قدم عدة تقارير إلى السلطات حول ترتيبات معيشتهم.

وقال: «لقد قدمت مطالبات متعددة ... قائلًا إن الأطفال ليسوا آمنين ولم يأخذوا مطالباتي على محمل الجد».

«أخبرتهم أن الأطفال تركوا في المنزل بمفردهم أكثر من مرة من قبل ... الآن انظر ماذا حدث».

تواصل السيد بيتالاس للحصول على الدعم على GoFundMe، طالبًا الدعم المالي. كتب: «كل القليل من المساعدة يعني الكثير بالنسبة لنا».

ومن المفهوم أن شريكة السيد بيتالاس المنفصلة، شانيا لي، لديها أربعة أطفال، وكان الأكبر - صبي يبلغ من العمر سبع سنوات - غير موجود في المنزل وقت الحريق. انتقلت والدتهم إلى المنزل مؤخرًا، مع إيزابيل البالغة من العمر خمس سنوات، وكالايس وأختها البالغة من العمر عامًا واحدًا.

وقال السيد بيتالاس إنه لم يكن يعيش في العنوان وهرع إلى المستشفى عندما تلقى المكالمات من الشرطة.

وقال المحقق بالنيابة آدم هنري من فرقة مكافحة الحرائق والمتفجرات التابعة لشرطة فيكتوريا إن الحريق بدأ في الجزء الخلفي من المنزل، ولكن تم اكتشاف الأطفال داخل منطقة مختلفة من المنزل.

ولم يتم تحديد سبب الحريق بعد.

وقال المفتش هنري إن والده الأطفال كانت في حالة من الذهول لأنها ظلت بجانبهم في المستشفى أثناء إجراء الاختبارات الجينية في العقار.

وقال إن المحققين كانوا يعملون لتحديد مكان السيدة لي، المعروفة للشرطة، وقت الحريق.

استجاب ثلاثون من رجال الإطفاء للحريق ومنعوا انتشار الحريق إلى عقارات أخرى.

ولم يكن الجيران على علم بوجود الأطفال داخل المنزل.

وقالت الجارة ديبى زوكالا لصحيفة هيرالد صن إنها سمعت انفجارًا قويًا وقت الحريق.

«سمعت دويًا هائلًا حقًا - كان مثل قبلة، لم أسمع شيئًا مثله من قبل»، قالت السيدة زوكالا.

«لقد شعرت بالرعب عندما سمعت أن هناك أطفالًا صغيرًا بالداخل.

«لم يعتقد أحد أن هناك أي شخص في المنزل. وإلا، لكان كل واحد منا يحاول اقتحام المنزل للوصول إلى الأطفال».

تذكرت جارة أخرى تأثير الانفجار على ممتلكاتها.

قالت الجارة: «لقد هز الانفجار الواجهة الأمامية لمنزلنا بالكامل».

«لقد رأينا الجزء الخلفي من المنزل مضاءً بالكامل بالنيران».

بكت الجارة عندما روت أن المستجيبين للطوارئ أجروا الإنعاش القلبي الرئوي لأحد الأطفال.

داعمو فلسطين يخرّبون منطقة الأعمال المركزية في ملبورن والشرطة تصدهم بكل قوة



العديد من المتظاهرين. وفي حين اشتبك نصف الحشد مع الشرطة على جانب شارع سننسر من الجسر، أحدث زملاؤهم المقاتلون فوضى خارج منطقة تناول الطعام في كازينو كراون.

وكانت هتافات الحشد وملابسهم تصور دعمًا لمجموعة غير متماسكة من القضايا.

وصف المنظمون أنفسهم بأنهم «مناهضون للحرب».

ولكن البعض في ما يسمى بالاحتجاج من أجل السلام ارتدوا العلم الروسي، بينما لوح آخرون بلافتات معادية لإسرائيل وصرخوا «اخرج من تجمعا» لرجل بدا أنه يدعم المجتمع اليهودي.

وكثير من أولئك الذين هاجموا المدينة - مرتدين أقنعة سوداء لإخفاء وجوههم - كانوا يبحثون عن قتال.

لقد تم وصف رجال الشرطة الذين تم إغفؤهم من مهام مكافحة الجريمة للحفاظ على أمن المدينة بأنهم «إرهابيون»، حيث حثهم المتظاهرون الأثرياء على «الحصول على وظيفة حقيقية»، على ما يبدو غير مدركين لمفارقة مثل هذه الإهانة.

يمكن سماع بعضهم يصرخون «أبعدوا تلك الحيوانات عن تلك الخيول». في خضم الجمود القبيح، كان المطر هو الذي أدى في النهاية إلى إبعاد

صناديق القمامة العامة وأطلقوا عربات التسوق على الضباط المتمركزين على الجسر بين الحشد وأولئك داخل مركز المؤتمرات.

وسط النيران وأعمدة الدخان، أجبرت خيول الشرطة على السير بحذر عبر الحطام المحترق نحو المتظاهرين.

وفي عدة أعمال وحشية، لم تسلم الحيوانات من الاعتداءات التي شنت على القوة.

وألقيت عليها فضلاتها، إلى جانب الطماطم والسماذ، قبل أن تقذفها المجموعة كلها على الضباط.

وأصبح الهواء عبارة عن كوكيتل نفاذ من المعدن المحترق والبلاستيك والعرق والسماذ. ودفعت الخيول في وجوها وسحبت لحامها.

وسحب ضباط مكافحة الشغب هراواتهم وأمسكو دروعهم بقوة أمام أجسادهم، ووقف الضباط بالزي الرسمي جنبًا إلى جنب وتقدمت الشرطة الخيالة نحو المجموعة، مما دفعهم بعيدًا عن مؤتمر الأسلحة.

وأصيب أحد الضباط في رأسه بزجاجة بيرة، وآخر بعلبة فاصوليا مخبوزة. كما تم إلقاء الحجارة والقمامة في الهواء.

وأفادت الشرطة في وقت لاحق أن التحليل الذي تم إجراؤه على إحدى

في خضم أسنة اللهب وأعمدة الدخان، اضطرت خيول الشرطة إلى السير بحذر عبر الحطام المحترق نحو المتظاهرين.

وضربت قبائل الصوت التي أطلقتها الشرطة الأرض بقوة تهب الأرض، وكان الهواء عبارة عن خليط نفاذ من المعدن المحترق والبلاستيك والعرق والروث.

وكان الناشطون الذين يرتدون أقنعة الوجه يبحثون عن قتال.

بالنسبة للأذن غير المدربة، بدت أصواتهم مثل انفجار القبائل.

كانت منطقة الأعمال المركزية في ملبورن تشبه منطقة حرب، لكنها لم تكن متفجرات أو نيران كثيفة تمطر فوق جسر سننسر.

كانت قبائل الصوت التي أطلقتها الشرطة تضرب الأرض بقوة تهب الأرض.

امتلاء الهواء بمحتوياتها القوية، مما أجبر مئات المتظاهرين المسعورين على الفرار من مركز المؤتمرات على النهر الذي كانوا على وشك اقتحامه.

كما أطلقت الرصاص المطاطي وقذائف الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين المناهضين للحرب الذين قبلوا قبل لحظات سباحًا معدنيًا واقيا خارج المركز.

اندلعت النيران في وسط شارع كلارندون بعد أن مزق المتظاهرون

Coalition backs Labor's heavy lifting on aged care, hoping to reap the benefit down the track

In agreeing earlier to the Albanese government's changes to the NDIS and now endorsing its aged care reforms, Peter Dutton is calculating it's easier for Labor than the Coalition to find big savings that produce serious "losers".

There was only a small risk for the Coalition in embracing the NDIS reforms. These are largely focused on tackling rorts and reducing eligibility, and the political pain is mostly immediate and directed at the government.

The changes to aged care are, in political terms, rather more complicated for the opposition.

People already in the system will be grandfathered. But there'll be many who know they do or could face the prospect of entering the aged care system in the not too distant future. They and their families will be looking at paying more. And this is when everyone's attention is on the cost of living.

Importantly for the Liberals, those particularly hit will be self-funded retirees who, as some Liberals noted at Thursday's Coalition parties meeting, are "our people".

Governments of both complexions have found aged care policy a nightmare. By agreeing to the deal, the opposition has limited its ability to attack the government over the issue at the coming election, although some in Labor will fear it could still find some room to do so. The final package was rushed through caucus, where there were a handful of questions but no dissent.

Essentially the Coalition has sacrificed a possible short-term political advantage for a longer-term budgetary gain for a future conservative government.

This week saw a huge flurry of government activity, on issues ranging from social media to hate speech. It's as if the government looked



up at the clock and saw time was rapidly getting away from it for passing legislation. Somehow it has slipped up in organising its program.

But what loomed largest was tying down the aged care deal.

It's been slow in coming. Although the Coalition had signalled early on that it was likely to be up for an agreement, it was happy to string things out, both to press for concessions and to make the government sweat. The opposition said it had extracted a number of "significant changes" in the negotiations, among them grandfathering arrangements, the removal of criminal penalties that it said could have seen staff leave the sector for fear of such punishments, as well as the removal of provisions that would have "forced unionism into every aged care home".

Like the NDIS changes, the aged care reform is crucially about sustainability – the budget bottom line.

The key net numbers from the package are a 930\$ million spend over four years and a 12.6\$ billion saving over the coming 11 years.

The government is aiming to cut the rate of increase in spending on the NDIS from around 11 per cent to 8 per cent annually by 2026.

On aged care, it estimates that as a result of its reforms, spending over the decade to 35-2034 will fall from a projected average annual growth of 5.7 per cent down to 5.2 per cent. As a share of GDP it would decline from

1.5 per cent to 1.4 per cent – despite the number of participants in the system rising.

The NDIS spending has been spiralling out of financial control because of flaws in the scheme that were not corrected. It was never meant to cover the number or range of people and disabilities that have come into it.

The aged care system's unsustainability is driven in large part by demographics – Australia's aging population.

The government points out that over the next four decades, the number of Australians over 65 is set to more than double. Those over 85 will more than triple. By 2050 the residential aged care sector will need 56\$ billion in capital funding to upgrade and expand accommodation.

As the government puts it bluntly, "current funding arrangements are not sufficient: in 46,23-2022 per cent of providers made a loss from accommodation". Under the government's changes, there will be larger means-tested contributions for new entrants. But half of new residents will not have to contribute more – these include seven in 10 full pensioners and one in four part pensioners.

For home care, which more and more people want, the government will pay for all clinical care, such as nursing and occupational therapy. Based on their means, recipients will contribute to the help they receive to live independently (such as assistance to shower and

dress) and with ordinary living costs, including cleaning, gardening and preparing meals.

While some of the potential losers will be unhappy with the changes, many experts and observers will see it as a good policy to have those who can afford it pay more for their care.

Joseph Ibrahim, professor of aged care at La Trobe University, is not one of them. Rather than expanding user pays, he believes a more equitable system would be to have the community generally contribute what more is required.

Ibrahim sees a user pays system as unfair, and casts aged care as similar to schooling and health care.

"We don't apply a user pays system to our schools where high need students pay more. In the health system, people who are in intensive care don't pay more than those who go to the outpatients section.

"No one chooses to have a disability that comes with cognitive or physical decline. User pays is punishing people. They are seen by politicians as soft targets."

Ibrahim plays down the argument about the increasing proportion of GDP the aged care system is taking up, saying this could be accommodated by making adjustments to other priorities.

While Thursday saw the "deal" done, the political story is far from over. "We look forward to now having an open conversation with older Australians and the aged care sector about the government's proposed reforms," the Coalition's aged care spokeswoman Anne Ruston said.

There is a Senate inquiry ahead. Stakeholders will pore over the details. Those seeing themselves as losers will raise their voices. Baby boomer heat could com

Two children die after Sydenham house fire



Two of the children trapped in a horrific Sydenham house fire on Sunday have tragically died.

Police said on Wednesday night that a five-year-old girl and a one-year-old girl "died surrounded by their family in hospital this morning".

A three-year-old boy, Callais, remains in a critical condition. Emergency services were called to the Fergus Court property shortly after 9.30pm on Sunday, September 8.

When firefighters entered the house, they located the children, with concerns since then that they may have been in the house alone.

Detectives from the Arson and Explosives Squad are investigating the blaze, including what may have caused it and who was in the property at the time and immediately before the fire, as the investigation continues. The father of one of the three children, Jade Petalas, 27, said he had barely left the Royal Children's Hospital since receiving the call from police late on Sunday.

Mr Petalas had previously told the Herald Sun he believed the tragedy could have been prevented and that he had been concerned about the children's safety for some time, having made several reports to authorities about their living arrangements.

He said: "I made multiple claims ... saying the children were not safe and they did not take my claims seriously."

"I told them the children had been left home alone more than once before ... now look what happened."

Mr Petalas reached out for support on GoFundMe, asking for financial support.

He wrote: "Every little bit of help means so much to us."

It is understood Mr Petalas's estranged partner, Shania Lee, has four children, and the eldest - a seven-year-old boy - was not home at the time of the fire.

Their mother had recently moved into the house, along with five-year-old Isabelle, Kallis and their one-year-old sister.

Mr Petalas said he did not live at the address and rushed to hospital when he received the call from police.

Acting Detective Inspector Adam Henry of Victoria Police's Fire and Explosives Squad said the fire started at the rear of the house, but the children were discovered inside a different area of the property.

The cause of the fire has not yet been determined.

Inspector Henry said the children's mother was distraught as she stayed with them in hospital while forensic tests were carried out on the property.